Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- March 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – اذار ٢٠٢٥

Political Stability in Iraq A Comparative Study with the Experiences of Other Countries

[1] shaima fadel nassif jassim
[1] University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies
1: Email: shaymaa.f@cis.uobaghdad.edu.iq
2: Email:

Abstract:

Iraq has been suffering from Political Instability since the last century, but it got worse after 2003, and we can attribute the reasons to internal reasons: represented by the methods that changed the political system that relied on sectarian and sectarian quotas, and external reasons: through the interference of Iraq's neighboring countries in its affairs. Negatively political, in addition to the international reasons represented by the international community's indifference to Iraq.

Due to the importance of political stability in Iraq and the desire to achieve this goal, the research focused on the issue of citizens' political participation in political work. After the fall of political participation of people in Iraq, it became possible to Political participation. Many Political parties (blocs) different views and opinions, in addition to the emergence of civil society institutions, which are considered one of the components of the success of democratic political. Many Individuals also participated in the Political regime by joining parties and civil society NGOs. However, there remains a problems related to the nature of public institutions in Iraq and the extent to which they practice democracy, and the extent to which these values are deeply rooted in the conscience of institutions and people alike, in addition to the extent of Iraqi society's awareness and belief in democratic values and the availability of mechanisms that enable their practice. This is what the research attempts to answer by studying what the relationship between political authority and members of society is supposed to be and projecting theoretical principles onto the political reality in Iraq to determine the extent to which the regime and people are close to democratic principles and their practice and the extent to which these principles contribute to reaching power, its transfer and circulation.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.155183.1397

Submitted: 10/11/2024
Accepted: 10/11/2024
Published: 27/11/2024

Keywords:
Political stability
Iraq
political system
political participation
peaceful transfer of power.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاستقرار السياسي في العراق دراسة مقارنة مع تجارب دول أخرى

م.م شيماء فاضل نصيف جاسم [١]
[١] جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الملخص:

يعاني العراق من عدم الاستقرار السياسي منذ القرن الماضي، إلا أنّ الأمر ازداد سوءاً بعد عام ٢٠٠٣ ويمكن أن نرجع الأسباب إلى داخلية: تتمثل بالأساليب التي غيرت النظام السياسي والتي اعتمدت على المحاصصة الطائفية والمذهبية، وأسباب خارجية: من خلال تدخل الدول المجاورة للعراق في شؤونه السياسية بشكل سلبي، فضلاً عن الأسباب الدولية المتمثلة بعدم مبالاة المجتمع الدولي بالعراق.

وبسبب أهمية الاستقرار السياسي في العراق والرغبة في بلوغ هذا الهدف، اهتم البحث بموضوع المشاركة السياسية للمواطنين، وبعد التغيير السياسي في العراق أصبح من الممكن ممارسة العمل السياسي بحرية، فنشأت العديد من الأحزاب التي تملك وجهات وآراء مختلفة، فضلاً عن نشوء مؤسسات المجتمع المدني التي تعد من مقومات نجاح العمل السياسي الديمقراطي، كما شارك الكثير من المواطنين في العملية السياسية من خلال الانتساب للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والمشاركة الحرة في الانتخابات بشكل غير قسري، ولكن تبقى هناك مشكلة تتعلق بطبيعة المؤسسات العامة في العراق ومدى ممارستها للديمقراطية، وإلى حد راسخة هذه القيم في ضمير المؤسسات وأفراد الشعب على حد سواء، كذلك مدى وعي وإيمان المجتمع العراقي بالقيم الديمقراطية وتوافر الآليات التي تمكن من ممارستها، وهذا ما يحاول البحث الإجابة عنه من خلال دراسة ما يفترض أن تكون عليه علاقة السلطة السياسية بأفراد المجتمع وإسقاط المبادئ النظرية على الواقع السياسي في العراق لتحديد مدى اقتراب النظام والشعب من المبادئ الديمقراطية وممارستها ومدى إسهام هذه المبادئ في الوصول إلى السلطة وانتقالها وتداولها.

الكلمات المفتاحية:

الاستقرار السياسي، العراق، النظام السياسي، المشاركة السياسية، التداول السلمي للسلطة.

المقدمة

يعد الاستقرار السياسي أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في التنمية الشاملة للدول وتحدد مسارها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، في السياق العراقي، يأتي الاستقرار السياسي في مقدمة التحديات التي تواجه البلاد، خاصة في ظل الأحداث التاريخية والسياسية التي مر بها العراق منذ التغيير الذي شهدته البلاد في عام ٢٠٠٣، حيث أثر النزاع الداخلي، والصراعات الطائفية، والعوامل الخارجية على قدرة العراق على تحقيق استقرار سياسي مستدام.

تعاني العديد من الدول من عدم الاستقرار السياسي لاسيما الدول غير المتقدمة، ولأن العراق يعد من هذه الدول فإنه يعاني من هذه الظاهرة التي ازدادت استفحالاً بعد عام ٢٠٠٣ للعديد من الأسباب الداخلية والخارجية وعدم تفعيل الآليات الوطنية والإقليمية والدولية المناسبة للقضاء عليها، وفي هذه البحث نتناول مفهوم هذه الظاهرة وأسبابها والسبل المناسبة لمواجهتها والقضاء عليها.

تنبع أهمية البحث من خطورة عدم الاستقرار السياسي وتأثيره على كل نواحي الحياة في العراق سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، ولابد من دراسة أسباب هذه الظاهرة للتمكن من إيجاد الحلول الناجعة لها.

أولاً: إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية على الرغم من ان دول عدة تعاني من عدم الاستقرار السياسي ولا سيما في البلدان النامية والمتخلفة بسبب من الدكتاتوريات الحاكمة والتأثيرات الخارجية والتحديات الاقتصادية، الا ان عدم الاستقرار السياسي ظاهرة تتولد من داخل النظام بغض النظر عن نوعه ومدى سيطرته وسلطته، كما ان اختلاف انماط وصور عدم الاستقرار السياسي تجعل من الصعوبة بمكان استنباط اسبابه واليات مواجهته، وفي العراق تبرز اشكالية اكبر تتمثل في ان التغيير السياسي بعد ٢٠٠٣ لم يعالج حالة عدم الاستقرار السياسي بقدر ما ساهم في استبدال نمط عدم الاستقرار بنمط واليات ومظاهر اخرى. على الرغم من ان التغيير السياسي نتج عنه تعددية سياسية وبالتالي تعددية حزبية.

ثانياً: فرضية البحث:

يمثل الاستقرار السياسي قضية هامة بالنسبة للدول والمجتمعات التي تسعى إلى تكريسها وتحقيها، من خلال الحفاظ على أمنها وسيادتها ومنع التدخلات الخارجية والأزمات الداخلية التي قد تمنع هذا الاستقرار، وبالتالي فأن العراق يعد أحد أبرز الدول التي عانت من انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لسنوات عديدة، وهذا مايشير إلى مجموعة من الدلالات والأسباب والي تستدعي إيجاد حلول مناسبة لها.

ثالثا: أهداف البحث:

تتجلى أهداف هذا البحث في:

١-الوقوف على طبيعة ومدلولات عدم الاستقرار السياسي في العراق وبيان أسبابه.

٢-وضع الحلول القائمة على أساس الأسباب لظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

رابعاً: منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الاستقرائي وأسلوب التحليل النظمي، من خلال استقراء الواقع السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتحليل الأحداث والأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار وصولاً إلى استنباط الحلول الناجعة لمواجهة هذه الظاهرة.

خامساً: هيكلية البحث:

سيتم تقسيم البحث إلى مبحثين أساسيين، المبحث الأول سيتناول مدلولات عدم الاستقرار السياسي وأسبابه وذلك في مطلبين، المطلب الأول يبحث مدلولات عدم الاستقرار السياسي في العراق، أما المطلب الثاني يبحث أسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق، أم المبحث الثاني فيبحث في الآليات المناسبة لتحقيق الاستقرار السياسي، حيث أن المطلب الأول يتناول الآليات الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي في العراق، والمطلب الثاني يتناول الآليات الخارجية لتحقيق الاستقرار السياسي في العراق.

I. المبحث الأول

مدلولات عدم الاستقرار السياسي وأسبابه

تمهيد وتقسيم:

تهدف كل التنظيمات السياسية إلى الوصول إلى السلطة سواء كانت حزباً أو جماعة سياسية، وعلى هذا الأساس يحدث الصراع بين القوى السياسية على السلطة، ويكون التنافس على السلطة إما شرعياً عندما يوافق الشعب على أن يكون هناك ممثل له، ويكون غير شرعي عند عدم الاتفاق على ذلك، وتعمل المعارضة على الإطاحة به وتأسيس نظام سياسي بدلاً عنه، وعلى ذلك فإن الحصول على السلطة يحصل بواحد من الأسلوبين فإما أن يكون سلمي غير ثوري يحدث طبقاً للدستور والقوانين إذ يتم تداول السلطة، أو غير سلمى وثوري الذي يبدأ من خلال رفض السلطة الحاكمة مشاركتها مقاليد السلطة من قبل الأحزاب والجماعات السياسية فتنكر هذه الأخيرة على الحاكم شرعيته وتحاول الإطاحة به دون اتباع القواعد الدستورية والقانونية التي تنظم انتقال السلطة وتداولها ومن خلال استخدام القوة، وإن مبدأ الشرعية الدستورية هو الأساس الرئيس الذي تقوم عليه عملية انتقال السلطة وتداولها بين القوى السياسية المختلفة، وفي العراق نشأ الصراع على السلطة منذ تأسيس الدولة عام ١٩٢١ حتى عام ٢٠٠٣ وعدم وجود الشرعية التي تنظم هذا الصراع وعملية انتقال السلطة أدى أحياناً الى طول مدة بقاء الرئيس في منصبه أو انتخابه لعدة مرات متكررة وعدم إكمال الرئيس للمدة المحددة لرئاسته في أحيان أخرى، وقد شكل استخدام القوة والثورات والانقلابات أحد الوسائل المهمة في تولي السلطة في العراق، كذلك لعب الجيش العراقي دور كبير في إدارة هذا الصراع لاسيما في عام ١٩٣٦ حتى عام ٢٠٠٣ مما أضعف دور الشعب ومشاركته الديمقراطية في العملية السياسية.[١]

(١) دايش، جاسم محمد، *التعاقب على السلطة وعدم الاستقرار السياسي في العراق ١٩٢١ - ٢٠٠٥* ، (العراق: جامعة النهرين، ٢٠١٣)، ص: ١

كذلك فأن طبيعة العراق من حيث التعددية الدينية والطائفية والثقافية فاقمت مشكلة انتقال السلطة السياسية وتداولها مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي وفشل النظام في حل هذه المشكلات.

ومنذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ دخل في مرحلة جديدة تتطلب وضع نهج ديمقراطي محدد ينظم عملية التعاقب على السلطة وذلك على أساس تداولها بشكل سلمي، ذلك لأن ممارسة الديمقراطية لا يتم بشكل سريع وراسخ ويؤدي إلى الاستقرار السياسي ما لم توضع أسس وقواعد ثابتة تنظم انتقال السلطة وتعاقبها بين القوى السياسية المختلفة.

وعملية انتقال السلطة من شخص لآخر تختلف حسب النظام السياسي المتبع والقواعد الدستورية السائدة، فإذا تمت وفقاً للأساليب المحددة في الدستور فإن ذلك يكون مؤشر على وجود الاستقرار السياسي.أما إذا تمت من خلال الوسائل غير السلمية أو الانقلابات والثورات فهذا يكون مؤشراً لعدم الاستقرار السياسي، ووفقاً لمبدأ انتقال السلطة وتداولها سلمياً لا يجوز أن يبقى حزب واحد مستلماً إياها إلى ما لا نهاية. بل يجب أن تنتقل إلى حزب آخر وفقاً للاقتراع الشعبي وقد ينتقل الحزب الحاكم فيما بعد إلى صفوف المعارضة، وعلى ذلك فإن هذا المبدأ من أهم مظاهر الاستقرار السياسي في أي دولة.[١]

ويعني مفهوم الاستقرار الثبات على حركة معينة أي عدم الجمود والثبات وإنما التحرك والتطور على نفس النسق بشكل متكرر ومستمر[٢]، والاستقرار السياسي هو استمرار النظام السياسي لدولة معينة على نهج واحد دون توقف مفاجئ يعطل النظام العام للدولة.

وهذا يدل على أن الاستقرار السياسي لا يعني الجمود وعدم الحركة وإنما على العكس لابد من التطور والحركة نحو الأفضل نحو تحسين النظام السياسي للدولة وزيادة فعاليته وانسجامه مع التطورات الداخلية والخارجية بما يحقق التقدم في المجتمع على مختلف الأصعدة.[٣]

أما عدم الاستقرار السياسي فيعني على العكس حدوث خلل مفاجئ في سير النظام السياسي وعمله مما يؤدي إلى خروجه عن سيره المعتاد.[٤]

كما يُعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه عدم قدره الدولة ممثلة بنظامها السياسي على التكيف مع المتغيرات المحيطة بها وعدم استجابتها لما يفرضه التغير في البيئة من تحديات.[٥]

وفي هذا المبحث نتناول مدلولات عدم الاستقرار السياسي وأسبابه وذلك من خلال مطلبين، ندرس في:

المطلب الأول: مدلولات عدم الاستقرار السياسي في العراق.

المطلب الثاني: أسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق.

---

(١) دايش، جاسم محمد، المجرع السابق: ص١.

(٢) الحديثي، مروة مصطفى أحمد، "ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام ١٩٩٠"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص: ١-١٣.

(٣) عودة، فلاح جاسم، "التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة"، (رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣)، ص: ٢٣-٢٥.

(٤) عارف، نصر محمد، *نظريات التنمية السياسية المعاصرة*، الطبعة الأولى، (القاهرة: المعهد العالي للفكر الإسلامي، ١٠٨١)، ص: ٦١- ٦٥.

(٥) الحديثي، مروة مصطفى احمد، نفس المرجع، ص: ١.

I.أ. المطلب الأول

مدلولات عدم الاستقرار السياسي في العراق

تعاني الدولة العراقية منذ نشوئها من مشكلة انتقال السلطة وتداولها، وهذا الأمر أثر على الاستقرار السياسي وأضعف بنية الدولة وأعاق بناء دولة ديمقراطية حديثة تقوم على المبادئ والأسس الدستورية، فضلاً عن الخسائر التي تكبدها المواطنون نتيجة نشوء هذه الدولة وأسلوب الحكم السائد فيها، والإقرار بوجود مشكلة تتعلق بأسلوب انتقال السلطة وتداولها نكون في الطريق الصحيح لتشخيص أبعاد إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق وفقاً للنظام السياسي والأفكار السياسية التي تحكم الدولة العراقية منذ بداية تأسيسها وحتى هذا الوقت، ومن ثم إيجاد الحلول الناجعة لحل هذه المشاكل والوصول إلى تحقيق الاستقرار السياسي، وإيجاد نظام يحكم الدولة ويهدف إلى خدمة الشعب عن طريق التداول السلمي للسلطة ومشاركة كل الأحزاب وفئات الشعب فيها.

اختلفت مشكلة عدم الاستقرار السياسي في العراق بين كل مرحلة وأخرى بسبب اختلاف النظم السياسية التي تعاقبت على الحكم وخضوع هذه المشكلة لرؤى هذه النظم، الأمر الذي دفع البعض إلى وصف العراق بأنه متباين ومختلف وتنوع لكنه غير منسجم وعدم الانسجام هذا أدى إلى عدم الاستقرار السياسي منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١وحتى الوقت الراهن.[١]

وفي هذا المطلب نتناول الظواهر الدالة على عدم الاستقرار السياسي في العراق، حيث أن الاستقرار في أي دولة يتطلب مجموعة من الأمور وهي:

-الشرعية: إن شرعية نظام الحكم في الدولة هي أهم دليل على الاستقرار السياسي في البلاد كونها الصلة التي تربط الشعب بالحاكم، ولكن قد لا يصل الحاكم بشكل شرعي إلى السلطة وإنما بطرق غير سلمية كالانقلابات العسكرية والثورات، وربما يحصل فيما بعد على رضا الشعب وقبوله إما من خلال رضوخه للأمر الواقع أو من خلال القناعة بأداء الرئيس السياسي وإنجازاته، ويحصل هذا الأمر في الدول المتخلفة غير المتقدمة وتسمى هذه الشرعية بالشرعية الثورية[٢].

أما في الدول المتقدمة فيصل الحاكم إلى السلطة بإرادة الشعب المعبر عنها في الانتخابات ومن خلال صناديق الاقتراع، وهذا يعني أن الشرعية المتمثلة برضا الشعب بحاكمه وقبوله هي إحدى مستلزمات الاستقرار السياسي في العراق وفي أي دولة.[٣]

_الهوية الوطنية: تتمثل من خلال السمات التي تميز الشعوب عن بعضها سواء كانت مادية أو معنوية، ومن خلال قولبة هذه السمات يضع الحاكم برنامج سياسي لعمله، وكل ما

(١) دايش، جاسم محمد، التعاقب على السلطة وعدم الاستقرار السياسي في العراق ١٩٢١- ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص: ٣.

(٢) الخزرجي، ثامر كامل محمد، *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة*، الطبعة الأولى، (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص: 179 _177

(٣) هيلد، ديفيد، *نماذج الديمقراطية*، ترجمة: فاضل جكتر، الطبعة الأولى، (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص: ٤٠٩-٤١١.

كانت هذه السمات عميقة ومتأصلة في الشعب كلما ساهمت في استقرار البلاد ووحدتها،[١] ولكن ليس من الضروري أن تساهم هذه الميزات بشكل إيجابي حيث هناك العديد من الشعوب التي تملك نفس الأصول والديانة واللغة، إلا أنها تعاني من الكثير من المشكلات وذلك بسبب فشل حكامها في أن يستغلوا هذه الميزات المشتركة لتحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية مما يمكن الدول الخارجية من التدخل في شؤون البلاد وزرع التفرقة والتشتت بين أفراد الشعب[٢].لذا كلما نجح الحكام في استغلال السمات والخصائص المشتركة للشعب كلما ساد الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي والخارجي، لأن السياسة الداخلية للدولة تنعكس وتؤثر على سياستها الخارجية[٣].

- **التوزيع**: تختلف الثروات من حيث قلتها أو كثرتها من دولة إلى أخرى، ولكن كثرة الثروات لا تدل على العدالة في توزيعها على أفراد الشعب وفي المقابل قلة الثروات ليس بالضرورة أن يدل على عدم العدالة في توزيعها، فهناك الكثير من الدول التي تمتلك ثروات باهظة، إلا أن شعوبها تعاني الفقر والبطالة وميلان الحكام إلى فئة محددة من الشعب. هناك دول أخرى لا تمتلك نفس الثروات إلا أنها موزعة بشكل عادل في المجتمع،[٤] وهذا يعتمد في الدرجة الأولى على حكمة النظام السياسي في هذه المهمة، فكلما عمل على التوزيع بشكل عادل وفي شتى المجالات كلما حاز على قبول الشعب له وتفانيه في بناء البلاد والدفاع عنها، وكلما كان غير عادل في التوزيع كلما حنق عليه الشعب، مما يؤدي إلى تدهور العلاقة بينه وبين الشعب وبالتالي عدم الاستقرار السياسي في البلاد.[٥]
- **المشاركة:** تختلف النظم السياسية من دولة أخرى فبعضها يستخدم الديمقراطية من خلال انتقال السلطة بشكل سلمي والاستماع إلى رأي المعارضة ومشاركة كل فئات الشعب في انتخاب السلطة السياسية من خلال فتح أبواب الاقتراع وهذا ما يحصل غالباً في الدول المتقدمة.[٦]

وهناك بعض الأنظمة السياسية التي تنفرد بالحكم ولا تسمح للشعب بمشاركتها إياه حيث يتفرد بالسيطرة على مقدرات البلاد وثرواتها حاكم واحد بحجة وجود أخطار خارجية

---

(١) النعيمي، أحمد نوري، *السياسة الخارجية*، الطبعة الأولى، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص: 47.

(٢) ميكشللي، أليكسي، *الهوية*، ترجمة: علي وطفة، الطبعة الأولى، (دمشق: دار النشر الفرنسية، 1993)، ص: 75.

(٣) الابراهيم، سعدي، *الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية*، الطبعة الثانية، (بغداد: دار الكتب العلمية، 2014)، ص: 20.

(٤) الكاظم، صالح جواد والعاني، علي غالب، *الأنظمة السياسية*، الطبعة الأولى، (بغداد: بيت الحكمة، 1990)، ص: ٥-٧.

(٥) العيسوي، ابراهيم، *التنمية السياسية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها*، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص: 103.

(٦) الشرقاوي، سعاد، *النظم السياسية في عالم معاصر*، الطبعة الأولى، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2007)، ص: 127.

تهدد البلاد أو أن الشعب لا يتمتع بالوعي الكافي لممارسة السلطة، أو لتجنب الفوضى التي قد تحدثها التعددية ومشاركة الشعب في السلطة.[١]

وتحقق مشاركة الشعب في العملية السياسية رضا وقبول من قبله بسبب شعوره بأنه يشارك في صنع مستقبله وحماية مصالحه، فيدعم الشعب السلطة السياسية في مهامها ويتحقق الانسجام بين الشعب والسلطة وبالتالي يتحقق الاستقرار المنشود والعكس صحيح[٢].

- **التغلغل:** كانت السلطة السياسية توصف من دولة قبل بأنها بمثابة الإله من العباد، ثم وصفت بأنها بمثابة الأب[٣]، وعلى الرغم من قدم هذه المفاهيم إلا أن مضمونها ما يزال مستخدماً ولكن مع تغيير الأسلوب، وتعني أن تتدخل الدولة في كل نواحي الحياة وكلما كان تدخلها عميقاً وإيجابياً كلما تحقق الاستقرار السياسي.[٤]

I.ب. المطلب الثاني

أسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق

تعود ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق إلى عدة أسباب منها ما هو داخلي وطني ومنها ما هو خارجي سواء كان إقليمي أو دولي، نتناول في هذا المطلب الأسباب هذه.

*الأسباب الداخلية لعدم الاستقرار السياسي في العراق.

- الأسباب السياسية:

بعد التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، تمت عملية انتقال السلطة التي رافقها التقيد بالقواعد التي نص عليها الدستور وانتقال السلطة بشكل سلمي وتعدد الأحزاب السياسية في البلاد، وتطبيق النظام الجديد يحقق الاستقرار السياسي والأمن، إلا أنه لا يكفي مجرد وجود القواعد الدستورية والنص عليها بل لابد من تطبيقها، ففي الواقع يعتمد انتقال السلطة وتداولها في النظام العراقي على أسس مذهبية ودينية وقومية مما يضعف عمل النظام وأدائه وانسجامه ويؤثر على وحدة الأهداف التي يفترض به تحقيقها، كذلك فإن الاختلاف في أفكار مكونات النظام السياسي لم يكن اختلافاً يتعلق ببرامجها وأهدافها بل كان عبارة عن سباق فيما بينها وادعاء كل مكون بأنه يمثل شريحة من المجتمع ويهدف إلى تحقيق مصالحها، مما أدى إلى خلق صراع مناطقي داخل النظام العام للدولة وأصبحت الوظيفة العامة سبيل للثراء والكسب وليس لتحقيق الصالح العام، هذا كله أفقد النظام السياسي استقراره وتناغمه الوظيفي وديمومته[٥].

---

(١) إمام، إمام عبد الفتاح، *الطاغية*، الطبعة الأولى، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994)، ص: 7

(٢) الطبيب، مولود زايد، *علم الاجتماع السياسي*، الطبعة الأولى، (جامعة السابع من أبريل، 2007)، ص: ٨٧-٨٩.

(٣) فوكو ياما، فرانسيس، *بناء الدولة نظام الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين*، الطبعة الأولى، (الرياض: 2007)، ص: ١٧٤-١٨٠

(٤) صالح، غانم محمد، *الفكر السياسي القديم*، الطبعة الأولى، (الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، والتوزيع، 2001)، ص: ١٦٧-١٧٠.

(٥) جابر، جابر حبيب، "الأسوأ من المحاصصة"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11247، في 13أيلول 2009، لندن.

- الأسباب الأمنية:

من المعروف أن ممارسة الحياة السياسية يتطلب وجود بيئة آمنة يستطيع فيها كل من المرشح للسلطة السياسية أن يعرض برامجه الانتخابية بحرية، وفي نفس الوقت يستطيع المواطن أن يفاضل ويختار بين المرشحين دون وجود أي ضغط أو خوف، وقد عانى العراق بعد عام 2003 من أوضاع سياسية وأمنية قاسية فلم تكن الظروف مواتية لممارسة الحياة السياسية بحرية مما ضيع مفهوم العمل السياسي والانتخابات،[١] ولا تؤثر الظروف الأمنية السيئة بنفس الطريقة على كل من يشارك العمل السياسي فمن يملك جماعات مسلحة يختلف عن المرشح الأعزل، كما أثرت هذه الظروف على المواطنين وحريتهم الانتخابية ومنعهم حتى من المشاركة في الانتخابات.[٢]

وهذه الظروف الأمنية السيئة والضغوط على حرية العمل السياسي والانتخابات حرمت الكثير من الطاقات والإمكانيات من الوصول إلى السلطة وفي المقابل سمحت للعديد من العناصر غير المؤهلة أن تستلم السلطة وتهيمن عليها مدة طويلة من الزمن[٣].

- الأسباب الثقافية:

يتطلب تطبيق العمل الديمقراطي وجود ثقافة وسلوك، وهذا لا يمكن أن يحصل بالصدفة بل هو نتيجة لتراكم الخبرات والتجارب وهذا الأمر سهل بالنسبة للدول المتقدمة كونها بدأت باستخدام الديمقراطية في العمل السياسي منذ زمن طويل كما أسست نظامها الديمقراطي على أسس متينة، أما الدول غير المتقدمة فتسودها ثقافة الخضوع بسبب ثقافة الشعب المبنية على استسلامه للحكم الديكتاتوري.

وقد حكم العراق من قبل أنظمة ديكتاتورية منذ عام 1921حتى 2003 ولم يعرف الشعب العراقي ثقافة الديمقراطية حتى عام 2003حيث دخل العراق في مرحلة جديدة تستلزم من الشعب والحكام درجة من الوعي والمسؤولية[٤]، لكن الشعب العراقي لا تتوافر لديه هذه الثقافة فلم يدلي بأصواته ولم يتفاعل مع النظام الجديد، كما أن الحكام اتخذوا من هذا النظام وسيلة للكسب ولو على حساب مصلحة البلاد مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.[٥]

- الأسباب المتعلقة بالهوية العراقية:

تعد الهوية الوطنية الحبل الذي يصل أفراد الشعب الواحد ببعضهم البعض، لذا تعمل كل الدول على معالجة المشكلات التي تواجه الهوية وقد تخلصت الدول المتقدمة من أزمات

---

(١) الحبال، غسان، "الانتخابات نجحت في ديمقراطية الطوائف فهل يهدد صراع المذاهب نتائجها"، *مجلة آفاق المستقبل، العدد الأول، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي*، (2009): ص: ٤٤-٤٨

(٢) عبد الحسين، عدي فالح، "العنف السياسي في العراق بعد عام 2003"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010)، ص: ٧٠-٧١

(٣) السامرائي، وفيق، "الانتخابات العراقية والخيارات المؤلمة"، جديدة الشرق الأوسط، العدد 11428، 13 آذار 2010، لندن.

(٤) الابراهيم، سعدي، *مستقبل الدولة العراقية*، الطبعة الأولى، (بغداد: دار الكتب العلمية، 2014)، ص: 55.

(٥) حافظ، عبد العظيم جبر، "التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003"، (رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2011)، ص: 241.

الهوية الوطنية من زمن، أما الدول غير المتقدمة فلا تزال تعاني منها بسبب ظروفها السياسية والأنظمة الحاكمة وأسلوب الحكم فيها.

وفي العراق فإن الوضع السائد بعد عام 2003 يشجع على الفرقة والخلاف وليس على الوحدة، حتى أن الهويات الفرعية تجد ظروفاً تدعم توغلها ضمن المجتمع العراقي على حساب الهوية الوطنية[١]. تى أن الدستور الدائم للعراق يذكر ويشجع في العديد من مواده بالخلافات الدينية والقومية والمذهبية بدلاً من التركيز على وحدة العراق واجتماع كل أفراد الشعب حول الهوية الوطنية العراقية.[٢]

- الأسباب الاقتصادية:

يسهم الاقتصاد في أي دولة بالاستقرار نظراً لكونه يدعم النظام السياسي ومؤسسات الدولة وأجهزتها بالتمويل اللازم لممارسة أعمالها، وعلى الرغم من غنى العراق وثرواته إلا أن اقتصاده مرتبط بالعديد من الأمور غير المستقرة السياسية والأمنية والخارجية حتى، كما أنه غير معروف إن كان نظاماً اشتراكياً أو رأسمالياً[٣]، ويعتمد بالدرجة الأولى على تصدير النفط دون مصادر الدخل الأخرى، بالإضافة إلى الانفتاح على الأسواق الأجنبية والاعتماد على الاستيراد مما جعل الأسواق الوطنية تخضع لسيطرة التجار الأجانب.[٤]

- الأسباب الخارجية: تقسم هذه الأسباب إلى إقليمية ودولية:

١/ الأسباب الإقليمية:

يتأثر النظام السياسي في أي دولة بالبيئة المحيطة حيث يتأثر بها ويؤثر عليها وأي نظام لا ينسجم مع بيئته عليه أن يتغير أو يغير البيئة، وهذا ما حصل للنظام السياسي في العراق بعد عام 2003فهو نظام ديمقراطي والبيئة غير ديمقراطية مما جعله غير منسجم ومتوافق مع هذه البيئة.

كذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي أشرفت على عملية تغيير النظام السياسي في العراق أكدت أنها على استعداد أن تعيد التجربة في الدول المجاورة شرط أن تنجح في العراق، لذا عملت هذه الدول على إفشال التجربة قبل أن تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الدول[٥].

وقد اتبعت الدول المجاورة عدة أساليب لإفشال تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق منها العسكري من خلال دعم بعض الجماعات المسلحة ومنها ما هو فكري من خلال بث ونشر الأفكار التي لا تخدم مصلحة العراق، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في العراق.

---

(١) الابراهيم، سعدي، مستقبل الدولة العراقية، مرجع سابق، ص: 60

(٢) انظر الدستور العراقي الدائم الديباجة والمواد: رقم 3، و9، أولاً و40، و43 .

(٣) سمير، أمين، *الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين*، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الفارابي، 2002)، ص: ٧-١١.

(٤) أولز، اورنو، *تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي*، الطبعة الأولى، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2006)، ص: ٦٣-٧٠.

(٥) بيرغر، صمويل وهادلي، ستيفن، "العناصر الرئيسية لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الشرق الأوسط"، نشرة العراق في مراكز الأبحاث، العدد 125، كربلاء: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2015، ص: ٤-٧.

٢/ الأسباب الدولية:

أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية في الجزء الأكبر من التغيير الذي شهده العراق بعد عام 2003 لاسيما فيما يتعلق بحل النظام السياسي القديم وإنشاء نظام جديد يقوم على الديمقراطية، لكنها لم تستمر بتقديم الدعم للعراق رغم أنه كان في أمس الحاجة له لاسيما في مرحلة التغيير، فقد أسهم تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم الدعم اللوجستي والاقتصادي والعسكري للعراق في زعزعة استقراره السياسي، على ذلك أسهمت الأسباب الدولية المتعلقة بحماية دول أخرى وعدم الاهتمام بمصالح العراق في عدم استقراره السياسي.

II. المبحث الثاني

الآليات المناسبة لتحقيق الاستقرار السياسي

إن المشاركة السياسية للأفراد وتقرير الشؤون العامة للبلاد وأمورها السياسية من خلال الآليات التي تعزز دورهم في العملية السياسية وتجميع المصالح العامة للشعب وبلورتها بهدف الضغط على الأنظمة السياسية لاتخاذ القرارات التي تراعي هذه المصالح، بحيث يصبح القرار السياسي نتاج تفاعل الجهات العامة ومؤسسات الدولة مع بعضها البعض ومع الشعب[١]، كما أن مشاركة المواطنين في العمل السياسي تعزز مبادئ المساواة من خلال اشتراك المواطن في السلطة وعدم احتكارها من قبل الحاكم، وتكون هذه المشاركة من خلال ممثلي الشعب الذين يتم اختيارهم في الانتخابات الديمقراطية الحرة.

وتمثل المشاركة السياسية للمواطنين تعبيراً عن العقد الاجتماعي الطوعي في مفهومه وفي الواقع العملي، حيث يتحقق من خلالها انتقال السلطة وتداولها بشكل سلمي ودوري بما يحقق الهدف المنشود من قبل المجتمع والدولة ألا وهو الاستقرار السياسي.[٢]

وفي هذا المبحث نتناول الآليات الواجب استخدامها من قبل الدولة العراقية لتحقيق الاستقرار السياسي للبلاد، وذلك من خلال مطلبين ندرس في:

المطلب الأول: الآليات الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي في العراق.

المطلب الثاني: الآليات الخارجية لتحقيق الاستقرار السياسي في العراق.

II.أ. المطلب الأول

الآليات الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي في العراق

تلجأ الدول إلى استخدام العديد من السبل الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي وهو ما نتناوله في هذا المطلب:

-إلغاء المحاصصة:

تعد المحاصصة بوصفها أسلوباً لتوزيع السلطة وانتقالها من شخص إلى آخر أحد العوامل التي تضعف النظام السياسي العراقي، على اعتبار أنها تؤدي إلى التفرقة في أركان الجهات العامة العراقية وفي آليات عملها، كما تؤدي إلى تفضيل الهويات الفرعية على الهوية الوطنية العراقية، لذا فإن إلغاء نظام المحاصصة سوف يمكن الحكومة من إيجاد نظام عمل

(١) نعمة، سعد عبد الحسين، *المشاركة السياسية والقرار السياسي -دراسة حالة العراق*، (العراق: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، ٢٠٠٩)، ص: ١.

(٢) نعمة، سعد عبد الحسين، المشاركة السياسية والقرار السياسي -دراسة حالة العراق، مرجع سابق، ص: ٢.

مستقر ومنسجم، كما أنه سيجعل البرامج السياسية والأعمال الحكومية متجهة إلى تحقيق الصالح العام العراقي وليس المصالح الخاصة للمذاهب والطوائف والأعراق الموجودة في العراق[١].

ونجد مصر مثالاً يحتذى به في بناء جمهورية جديدة تحقق رضا الموطنين وتحاول كسب ثقتهم من خلال إيجاد حياة سياسية تقوم على أسس ديمقراطية بعيداً عن الشعارات المزيفة، وتتولى الديمقراطية مهمة حفظ الوطن وحماية إمكانياته المادية والبشرية، الأمر الذي يخلق بيئة مناسبة للعمل السياسي الحر والديمقراطي ويحقق الثقة بين السلطة السياسية والمواطن رغم أنه قد يواجه صعوبات عند التنفيذ.

كما نشاهد في مصر قيام الدولة بالعديد من الآليات لتحقيق الاستقرار السياسي نذكر منها حضور القادة السياسيين في كافة الفعاليات الوطنية والدولية ومحاولة التقرب من الشعب وحل مشكلاته وجعله فعالاً في العملية السياسية من خلال مشاركته الحرة في الانتخابات، بالإضافة إلى العمل على اقتلاع جذور الفساد بشكل عملي وبمعايير مؤسسية بعيدة عن الحسابات الشخصية، وقد اعتمد على النزاهة والكفاءة كمعيار لاختيار موظفي الدولة ومن تقع على عاتقهم المسؤولية في مؤسساتها، كما سن المشرع المصري القوانين التي تنظم العمل الإداري داخل مؤسسات الدولة بشكل يلبي احتياجات وتطلعات الشعب.

-الآليات الاقتصادية:

إذا ما رجعنا إلى تاريخ الدول المتقدمة والتي تتمتع بالاستقرار السياسي نلاحظ أنها تدعم نفسها من خلال اقتصادها وتنوع القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المجلي الإجمالي بحيث لا يتأثر بالتقلبات، لذا فعلى أي دولة تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي أن تحاول تحقيق استقرارها الاقتصادي وعدم الاعتماد على مصدر واحد لدخلها القومي فإذا أصابه ضرر أدى إلى شلل الاقتصاد الوطني وعجزه عن تمويل المؤسسات العامة وتنفيذ السياسات العامة للدولة وخططها المستقبلية.

الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكلي رئيس يتمثل بسيطرة الريع النفطي (الإيرادات النفطية) على الايرادات العامة ومساهمتها البالغة في الناتج المجلي الاجمالي فضلا عن المساهمة الكبيرة جدا في الايرادات النفطية، رغم أن النفط يخضع للتقلبات الحاصلة في السوق العالمية وسياسات الدول المختلفة الاقتصادية لذا فهو مصدر للدخل غير ثابت وغير مضمون وقد يعرض اقتصاد البلاد واستقرارها لخطر كبير، لذا على الدولة العراقية أن تنوع في مصادر دخلها وألا تكون معتمدة فقط على النفط.[٢]

وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للعراق يتطلب من الدولة العراقية سن القوانين والأنظمة التي تدعم قطاعي الصناعة والزراعة وحماية الصناعات الوطنية، بما يحقق للعراق الاكتفاء الذاتي ويمكنه من التصدير للدول الأخرى، الأمر الذي يحقق تنمية اقتصادية مستدامة تساعد في تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد.[٣]

---

(١) سمير، أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، مرجع سابق، ص: ٩-١٣.

(٢) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء، *الإصلاح في العراق، سلسلة أوراق السياسات*، العدد١، (كربلاء: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص: ١٨-١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٢٥.

ونجد الدولة المصرية تبنت في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي فكراً مستنيراً يقوم على التخطيط الاستراتيجي في مشروعات واستثمارات الدولة، واتخاذ القرارات التي تتصف بمرونتها بهدف دعم الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الشراكة والاستفادة إلى أقصى حد من الأشخاص أصحاب الخبرة والكفاءة في كل المجالات وذلك لتحقيق المصالح العامة.

كما عملت الحكومة المصرية على تعزيز ثقافة روح الفريق في العمل ضمن مؤسساتها، الأمر الذي حد من النزاع بين الأفراد في مختلف مجالات العمل وأزال ضعف الثقة بينهم، وبذلك أكد على أهمية الشراكة بين كل القطاعات والمؤسسات في الدولة وأدى إلى تقابل الرؤى بين العاملين مما أفاد العمل في كل مؤسسات الجمهورية.

-الآليات الثقافية:

إن النظام السياسي لأي دولة يتأثر بالبيئة المحيطة به سلباً وإيجاباً فتؤثر على كل القطاعات والمؤسسات في الدولة، لذا يجب تحسين البيئة التي يعمل بها النظام من خلال نشر الوعي والثقافة لدى المواطنين وحثهم على التعاون مع النظام لتحقيق أهدافه وعلى اعتبار أنه يمثل الشعب ويسعى لتحقيق مصالحه(١).

والعراق في أمس الحاجة لنشر هذه الثقافة كونه يعاني من قلة الكوادر والنخب في المجالات السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية، فلابد من تفعيل دور المجتمع في إنتاج نخب صالحة وفاعلة في الأعمال المتعلقة بالنظام السياسي، ويتم ذلك من خلال عدة سبل:

١-**التعليم:** تلعب مؤسسات التربية والتعليم سواء كانت خاصة أو عامة في نشر الثقافة والوعي الوطني والسياسي بين الأجيال، فضلاً عن تنشئة جيل جديد على مبادئ حب الوطن والتضحية من أجله.(٢)

٢-**وسائل الاتصال الحديثة**: تستطيع الدول أن توظف هذه الوسائل من التلفاز والانترنت والقنوات الفضائية والإذاعة لنشر الثقافة والوعي بين أفراد المجتمع والتأثير عليهم بشكل إيجابي، حيث لابد من نشر الثقافة التي توجه المواطن إلى اختيار ممثليه السياسيين على أساس الخبرة والكفاءة وليس على أسس دينية ومذهبية وعرقية، فيجب على الدولة أن تستغل وسائل الاتصال الحديثة لدثر ثقافة التشتت والتفرقة وأن تحل محلها ثقافة المواطنة وحب الوطن والعمل لأجل صالحه العام.(٣)

-الآليات الأمنية:

لا يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسي لأي دولة ما لم تكن تتمتع بالأمن، والعراق فقد الكثير من أمنه بعد عام ٢٠٠٣ لعدة أسباب ولا بد له أن يعيد أمنه كخطوة أولى لتحقيق استقراره السياسي لأن البيئة الأمنة هي الساحة التي يمارس فيها المواطنين حريتهم باختيار ممثليهم وكذلك يقوم فيها المرشحين بعرض برامجهم الانتخابية، لذا لابد من توافر الأمن لممارسة العمل السياسي بحرية بدون أي ضغوط أو خوف.

---

(١) سلمان، شاكر محمود، "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول الخليج العربي الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧)، ص: ١٨٨- ١٩٢.

(٢) حافظ، رعد سالم، "التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج أنموذج الكويت والبحرين"، (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧)، ص: ١٨.

(٣) السامر، عبد السلام محمد، "الإعلام والهوية الوطنية العراقية"، *الندوة العلمية لجامعة بغداد*، ١٧ شباط، (٢٠١٠): ص: ٨٨.

وبدون الاستقرار الأمني لا تستطيع مؤسسات الدولة سواء البرلمان أو مجلس الوزراء او السلطة القضائية أن تمارس عملها بحرية، فلا يمكن لعضو البرلمان أن يصوت بحرية ولا للحكومة أن تضع السياسة العامة بدون خوف ولا يمكن تنفيذ هذه السياسات بدون الاستقرار العام للبلاد، فضلاً عن أن وجود الأمن والسلام يزرع ثقة الشعب في السلطة كون أن الأموال العامة للدولة لم تهدر بل خصصت لتحقيق المصالح العامة وتقديم الخدمات للشعب وأولها الأمن والسلام.(١)

II.ب. المطلب الثاني

الآليات الخارجية لتحقيق الاستقرار السياسي في العراق

تقسم الآليات الخارجية الواجب على الدولة اتباعها لتحقيق الاستقرار السياسي إلى الآليات الإقليمية والدولية:

-الآليات الإقليمية:

يتأثر الاستقرار السياسي لأي دولة بعلاقاتها مع دول الجوار، ولن يتحقق الاستقرار السياسي للعراق ما لم يبني صداقة مع الدول المجاورة له أو على الأقل يحولهم إلى محايدين، ويتم ذلك بالعديد من الوسائل:

١-الحياد: يعاني الإقليم الجغرافي المحيط بالعراق من الصراع المذهبي بين السعودية وإيران وخلف كل منهما مجموعة من الدول، وكلا الطرفين يتهم العراق بأنه مع الطرف الآخر وفي هذه الحالة يتوجب على العراق أن يعلن حياده لكي يبقى بمنأى عن الصراع ويبعد شعبة عن الانتقام من كلا الطرفين(٢).

٢-اتباع سياسة المعاملة بالمثل: تعد المعاملة بالمثل مبدأ دولي عام تأخذ فيه أغلب الدول كوسيلة لردع الدول الأخرى من التدخل في شؤونها، ويشترط في تطبيق هذا المبدأ أن تكون الدولة قادرة على المعاملة بالمثل.(٣)

وبما أن ظروف العراق تتشابه مع ظروف وإمكانيات الدول المجاورة له فيمكن له أن يرد على سياساتها بالمعاملة بالمثل وفي الوقت المناسب، فيكون ذلك بمثابة رد قوي يدفع هذه الدول إلى أن تعيد النظر في تعاملها مع الدولة العراقية.

-الآليات الدولية:

يتأثر الاستقرار السياسي للدول بالظروف المحيطة في كل العالم على اعتبار أن العالم كله أصبح متكاملاً فضلاً عن أن المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط أصبحت محط اهتمام لكل دول العالم لاسيما الدول الكبرى، ومن الآليات الواجب اتباعها دولياً لتحقيق الاستقرار السياسي:

---

(١) أندرسون، جيمس، *صنع السياسة العامة*، الطبعة الأولى، (بيروت: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر)، ص: ٤٥-٥٥.

(٢) علي، مروان سالم، "مكانة الإقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية العراق نموذج"، (رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص: ٦٨-٦٩.

(٣) فرانكل، جوزيف، *العلاقات الدولية*، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، الطبعة الثانية، (جدة: مطبعة تهامة، ١٩٨٤)، ص: ١٣٨.

١-اتخاذ حليف دولي قوي: تقوم الدول الضعيفة والتي تعاني من عدم الاستقرار باتخاذ حليف دولي قوي تستطيع من خلاله أن تكون مقبولة دولياً ويساعدها في حل المشكلات التي تواجهها وطنياً وخارجياً.(١)

وقد اتبعت الدولة العراقية هذا الأسلوب قبل عام ٢٠٠٣ حيث اعتمدت في مرحلة الحكم الملكي على بريطانيا كحليف للعراق وفي الفترة بين عام ١٩٥٨ و٢٠٠٣ اعتمدت على الاتحاد السوفييتي رغم أن هذا الأخير لم يلتزم تجاه العراق كما الحال بالنسبة لبريطانيا.(٢)
بعد عام ٢٠٠٣ لم يبقى للعراق حليف دولي رغم مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في الإطاحة بالنظام السياسي لكنها لم تساعده على تشكيل نظام جديد يحل محله، فبقي الأمر رهن للنزاعات الداخلية أو النزاعات بين الداخل العراقي مع الدول المجاورة أو الصراعات بين الدول المجاورة على الشؤون الداخلية للعراق.(٣)

وفي هذا الشأن فإن الوضع السياسي في العراق يحتاج إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الاستقرار وتعزيز المبادئ الديمقراطية في العمل السياسي وحماية العراق من التحديات الداخلية والخارجية.

٢-كسب المجتمع الدولي إلى جانب العراق: تسعى الدول الكبرى المتقدمة إلى إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط وتعمل على تشتيتها وتفرقتها لأن عدم الاستقرار في هذه المنطقة ومنها العراق يفيد كصالحها ويحقق السلام الدولي، لذا فإن بعض الهويات الفرعية في العراق تتلقى الدعم والتشجيع من الدول المتقدمة.(٤)

وبما أن العراق جزء من منطقة الشرق الأوسط فعليه أن يتبع سياسة دولية تمكنه من تفادي الخطر المحدق به نتيجة مخططات الدول الغربية وذلك من خلال العمل على تكوين رأي إقليمي من الدول المجاورة للعراق يرفض هذه المخططات، بالإضافة إلى تنبيه الدول الغربية إلى خطر تشتت العراق كونه سيكون بؤرة للجماعات المتطرفة وهذا ما يهدد مصالحها، لذا فإن أمن العراق واستقراره سيكون أكثر فائدة لمصالح هذه الدول.

الخاتمة

تناولنا في هذا البحث الأزمة التي يعاني منها العراق والمتعلقة بالاستقرار السياسي من حيث أسبابها الداخلية والخارجية بالإضافة إلى آليات التصدي لهذه المشكلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج والمقترحات نجملها في الآتي:

---

(١) حكمت، رند، "مشكلة بناء الدولة في العراق للفترة ١٩٢١-٢٠٠٦"، (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧)، ص: ٧٠-٧٣.
(٢) العمار، منعم صاحي، "العلاقات العراقية- الروسية والبحث عن نموذج واقعي لتأطير تفاعلاتها"، *مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد*، العدد الثالث، (١٩٩٧): ص: ١٨٦- ١٨٩.
(٣) سكاي، إيما، *أوباما يتخلى عن دعم الديمقراطية في العراق*، ترجمة: هبة عباس، نشرة العراق في مركز الأبحاث، العدد ١١٩، (كربلاء: مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء، ٢٠١٥)، ص: ٤- ٥.
(٤) سولت، جيرمي، *تفتيت الشرق الأوسط تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في الشرق الأوسط*، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، الطبعة الأولى، (دمشق: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص: ٢٩-٣٣.

النتائج:

١-يعني الاستقرار السياسي لأي دولة السير الطبيعي للأمور وكما هو مخطط لها من قبل النظام السياسي، وعلى العكس يعني اللااستقرار السياسي توقف الأمور والخطط الموضوعة من قبل النظام السياسي أو سيرها بشكل يخالف المخطط لها الأمر الذي يضر بمصالح البلاد.

٢-يقف وراء عدم استقرار العراق السياسي أسباب وطنية داخلية تتمثل بعدم التقيد بالمبادئ الديمقراطية في العمل السياسي وأسباب خارجية إقليمية ودولية تتمثل بالظروف الإقليمية المحيطة والضغوط التي تمارس على العراق بالإضافة إلى المشكلات التي يعاني منها على الصعيد الدولي.

المقترحات:

١-ضرورة القيام بإصلاح الوسائل المتبعة في العمل السياسي بحيث تلغى المحاصصة القائمة على انتماءات ضيقة كطريقة للوصول إلى السلطة واعتماد الأساليب الديمقراطية عن طريق اختيار الشعب لممثليه بحرية وشفافية.

٢-العمل على إصلاح أوضاع البلاد على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كون كل نظام سياسي يتأثر بالبيئة المحيطة به وكلما كانت الظروف المحيطة أفضل كلما نجح النظام السياسي في تحقيق أهدافه لاسيما الاستقرار السياسي.

٣-ضرورة اتباع العراق لسياسة إقليمية ودولية تحقق مصالحه من خلال اتباع أسلوب الحوار مع الدول الجوار ومحاولة اتخاذ حلفاء دوليين بشكل يجعله في منأى عن التدخل الإقليمي والدولي في شؤونه الداخلية.

٤- على الدولة العراقية اتباع العديد من الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق الاستقرار السياسي وأن تتناسب هذه الحلول مع الأسباب التي تقف وراء عدم الاستقرار.

المصادر

أولاً: الكتب:

١. الابراهيم، سعدي، *الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية*، الطبعة الثانية، بغداد: دار الكتب العلمية، 2014

٢. الابراهيم، سعدي، *مستقبل الدولة العراقية*، الطبعة الأولى، بغداد: دار الكتب العلمية، 2014.

٣. إمام، إمام عبد الفتاح، *الطاغية*، الطبعة الأولى، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994

٤. أندرسون، جيمس، *صنع السياسة العامة*، الطبعة الأولى، بيروت: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر.

٥. أولز، اورنو، *تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي*، الطبعة الأولى، بغداد: مركز العراق للدراسات، 2006.

٦. بيرغر، صمويل وهادلي، ستيفن، *العناصر الرئيسية لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط*، نشرة العراق في مراكز الأبحاث، العدد 125، كربلاء: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2015.
٧. الخزرجي، ثامر كامل محمد، *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة*، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي، 2004.
٨. دايش، جاسم محمد، *التعاقب على السلطة وعدم الاستقرار السياسي في العراق ١٩٢١-٢٠٠٥* ، العراق: جامعة النهرين، ٢٠١٣ .
٩. سمير، أمين، *الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين*، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفارابي، 2002.
١٠. سولت، جيرمي، *تفتيت الشرق الأوسط تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في الشرق الأوسط*، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، الطبعة الأولى، دمشق: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١.
١١. الشرقاوي، سعاد، *النظم السياسية في عالم معاصر*، الطبعة الأولى، القاهرة: جامعة القاهرة، 2007
١٢. صالح، غانم محمد، *الفكر السياسي القديم*، الطبعة الأولى، الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
١٣. الطبيب، مولود زايد، *علم الاجتماع السياسي*، الطبعة الأولى، جامعة السابع من أبريل، 2007.
١٤. عارف، نصر محمد، *نظريات التنمية السياسية المعاصرة*، الطبعة الأولى، القاهرة: المعهد العالي للفكر الإسلامي، ١٠٨١.
١٥. العيسوي، ابراهيم، *التنمية السياسية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها*، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق، 2001
١٦. فرانكل، جوزيف، *العلاقات الدولية*، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، الطبعة الثانية، جدة: مطبعة تهامة، ١٩٨٤.
١٧. فوكو ياما، فرانسيس، *بناء الدولة نظام الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين*، الطبعة الأولى، الرياض: 2007.
١٨. الكاظم، صالح جواد والعاني، علي غالب، *الأنظمة السياسية*، الطبعة الأولى، بغداد: بيت الحكمة، 1990.
١٩. مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء، *الإصلاح في العراق، سلسلة أوراق السياسات*، العدد١، كربلاء: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
٢٠. ميكشللي، أليكسي، *الهوية*، ترجمة: علي وطفة، الطبعة الأولى، دمشق: دار النشر الفرنسية، 1993.

٢١. نعمة، سعد عبد الحسين، *المشاركة السياسية والقرار السياسي -دراسة حالة العراق*، العراق: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، ٢٠٠٩.

٢٢. النعيمي، أحمد نوري، *السياسة الخارجية*، الطبعة الأولى، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011

٢٣. هيلد، ديفيد، *نماذج الديمقراطية*، ترجمة: فاضل جكتر، الطبعة الأولى، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

١. حافظ، رعد سالم، "التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج أنموذج الكويت والبحرين"، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.

٢. حافظ، عبد العظيم جبر، "التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003"، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2011.

٣. الحديثي، مروة مصطفى أحمد، "ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام ١٩٩٠"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢.

٤. حكمت، رند، "مشكلة بناء الدولة في العراق للفترة ١٩٢١-٢٠٠٦"، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.

٥. سلمان، شاكر محمود، "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول الخليج العربي الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.

٦. عبد الحسين، عدي فالح، "العنف السياسي في العراق بعد عام 2003"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010

٧. علي، مروان سالم، "مكانة الإقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية العراق نموذج"، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠.

٨. عودة، فلاح جاسم، "التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة"، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣.

٩. القرة غولي، شيماء عادل فاضل، "أثر المتغير الإيراني في العلاقات العراقية التركية بعد الحرب الباردة"، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.

ثالثاً: المجلات العلمية:

١. الحبال، غسان، "الانتخابات نجحت في ديمقراطية الطوائف فهل يهدد صراع المذاهب نتائجها"، *مجلة آفاق المستقبل، العدد الأول، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي*، (2009).

٢. السامر، عبد السلام محمد، "الإعلام والهوية الوطنية العراقية"، *الندوة العلمية لجامعة بغداد*، ١٧ شباط، (٢٠١٠).

٣. سكاي، إيما، "أوباما يتخلى عن دعم الديمقراطية في العراق، ترجمة: هبة عباس، نشرة العراق في مركز الأبحاث"، العدد ١١٩، *مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء، كربلاء*، (٢٠١٥).
٤. العمار، منعم صاحي، "العلاقات العراقية- الروسية والبحث عن نموذج واقعي لتأطير تفاعلاتها"، *مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد*، العدد الثالث، (١٩٩٧).

رابعاً: المقالات:

١. جابر، جابر حبيب، الأسوأ من المحاصصة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11247، في 13أيلول 2009، لندن.
٢. السامرائي، وفيق، الانتخابات العراقية والخيارات المؤلمة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11428، 13آذار 2010، لندن.